شركة زهرة الواحة للتجارة
Zahrah Al-Waha for trading Co.

اجتماع الجمعية العامة
شركة زهرة الواحة للتجارة

شركة مساهمة سعودية عامة

بند رقم 2

الدكتور محمد العمري وشركاه
Dr. Mohamed Al-Amri & Co.

المركز الرئيس: برج القمر - الدور الثامن
ص.ب ٨٧٣٦ الرياض ١١٤٩٢
الرقم الموحد : ٩٢ ٠٠٢ ٤٢٥٤
فاكس : ٢٨٨٣ ٢٧٨ ١١ ٩٦٦+

تقرير المراجع المستقل

إلى الســـادة / مساهمي شركة زهرة الواحة للتجارة المحترمين

شركة مساهمة سعودية

الرياض - المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة زهرة الواحة للتجارة - شركة مساهمة سعودية ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وقوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفر أساس لإبداء رأينا.

أمر آخر

تم مراجعة القوائم المالية للشركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م من قبل مراجع آخر، والذي أبدى رأياً غير معدل على تلك القوائم المالية في تقريره بتاريخ ٣٠ رجب ١٤٤٣ هـ الموافق ٣ مارس ٢٠٢٢م.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

الدكتور محمد العمري وشركاه
Dr. Mohamed Al-Amri & Co.

المركز الرئيس: برج القمر - الدور الثامن
ص.ب ٨٧٣٦ الرياض ١١٤٩٢
الرقم الموحد : ٠٠٢ ٤٢٥٤ ٩٢
فاكس : ٢٨٨٣ ٢٧٨ ١١ ٩٦٦+

أمور المراجعة الرئيسية– تتمة

أمر مراجعة رئيسي (١)	كيفية معالجة الأمر أثناء المراجعة
الاعتراف بالايرادات	
خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م تم الاعتراف بإيرادات من المبيعات بلغت ٦٢٤,٧ مليون ريال سعودي. يتم اثبات الإيرادات من المبيعات عند حصول العميل على السيطرة على البضاعة ويتم ذلك عند قبول وتسليم البضاعة الى العميل وإصدار فاتورة البيع وذلك وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) الإيرادات من عقود العملاء. تم اعتبار الاعتراف بالإيرادات من المبيعات كأحد أمور المراجعة الرئيسية، نظرا لكون الإيرادات من المبيعات أحد مؤشرات قياس الأداء الجوهرية وما يتضمنه ذلك من مخاطر كامنة تتعلق باحتمال تسجيل الإيرادات من المبيعات بأعلى من قيمتها.	إن إجراءات مراجعتنا التي قمنا بها والتي تتعلق بالإيرادات من المبيعات اشتملت من بين إجراءات أخرى على ما يلي: • تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية الخاصة بالشركة والتي تتعلق بإثبات الإيرادات من المبيعات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالخصومات، وكذلك تقييم مدى الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المطبقة؛ • قمنا بإجراءات مراجعة تحليلية وفقاً للمعلومات المتاحة ومقارنتها بالسنة السابقة، وتحديد ما إذا كان هناك أي إتجاهات أو تغيرات هامة تحتاج إلى إجراءات مراجعة إضافية؛ • قمنا بفحص عينة من معاملات الإيرادات من المبيعات خلال السنة، وتقييم مدى ملائمة تقديرات الإدارة لإلتزامات الأداء؛ • قمنا بإجراءات قطع حول توقيت الاعتراف بالإيرادات من المبيعات بعد تسليم المنتجات إلى العملاء وتسجيلها خلال الفترة المحاسبية الصحيحة؛ • استفسرنا من الإدارة على مستويات مختلفة لتقييم معرفتهم بمخاطر الغش وتحديد أي حالات غش فعلية تمت ملاحظتها عند إثبات الإيرادات من المبيعات؛ • تقييم مدى كفاية إفصاحات القوائم المالية.
لمزيد من التفصيل، راجع الايضاحات أرقام (٥-١٧) بشأن السياسة المحاسبية، (٢٩-٢) و (٢٩-٣) بشأن التقرير القطاعي موضحاً به تفصيلاً للإيرادات.	

الدكتور محمد العمري وشركاه
Dr. Mohamed Al-Amri & Co.

المركز الرئيس: برج القمر - الدور الثامن
ص.ب ٨٧٣٦ الرياض ١١٤٩٢
الرقم الموحد : ٤٢٥٤ ٠٠٢ ٩٢
فاكس : ٢٨٨٣ ٢٧٨ ١١ ٩٦٦+

أمور المراجعة الرئيسية- تتمة

أمر مراجعة رئيسي (٢)	كيفية معالجة الأمر أثناء المراجعة
الخسائر الائتمانية المتوقعة فى رصيد ذمم مدينة تجارية	
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بلغ صافي رصيد الذمم المدينة التجارية ١٩٥,٧ مليون ريال سعودي، وبلغ رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة ٢٧,٤٩ مليون ريال سعودي. قامت إدارة الشركة بتطبيق نموذج خسائر ائتمان متوقعة مبسط لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة في أرصدة الذمم المدينة التجارية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) الأدوات المالية. نظراً لإستناد نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة على تقديرات وإفتراضات جوهرية فقد إعتبرنا أن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ وإحتساب الإنخفاض في أرصدة الذمم المدينة التجارية كأحد أمور المراجعة الرئيسية.	إن إجراءات المراجعة التي قمنا بها والمتعلقة بالخسائر الإئتمانية المتوقعة في أرصدة الذمم المدينة التجارية اشتملت من بين إجراءات أخرى على ما يلي: • تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتعلقة بالخسائر الإئتمانية في أرصدة الذمم المدينة التجارية وكذلك تقييم مدى الإلتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المطبقة؛ • الحصول على فهم للإجراء المتعلق بتحديد الخسائر الإئتمانية في قيمة الذمم المدينة التجارية؛ • تقييم صحة و تصنيف الذمم المدينة التجارية في تقرير أعمار الذمم المدينة التجارية من خلال مطابقة عينة من بنود أعمار الذمم المدينة التجارية مع الفواتير والمستندات المؤيدة؛ • تقييم الافتراضات والتقديرات الجوهرية المستخدمة من قبل الإدارة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأحداث الاقتصادية المستقبلية المستخدمة في احتساب احتمالية التعثر في السداد والخسارة المتوقعة عند التعثر في السداد وإختبار الدقة الحسابية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ • تقييم مدى كفاية إفصاحات القوائم المالية.
لمزيد من التفصيل، راجع الايضاحات أرقام (٤-٢)بشأن التقديرات المحاسبية، (٥-٤-٣) بشأن السياسة المحاسبية، (١٢) بشأن الذمم المدينة التجارية ، (٢٧-٢-١) بشأن الجودة الائتمانية للموجودات المالية.	

الدكتور محمد العمري وشركاه
Dr. Mohamed Al-Amri & Co.

المركز الرئيس: برج القمر - الدور الثامن
ص.ب ٨٧٣٦ الرياض ١١٤٩٢
الرقم الموحد : ٩٢ ٠٠٢ ٤٢٥٤
فاكس : ٢٨٨٣ ٢٧٨ ١١ ٩٦٦+

المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٢م، بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرَّفة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة - أي لجنة المراجعة - هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول الى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

الدكتور محمد العمري وشركاه
Dr. Mohamed Al-Amri & Co.

المركز الرئيس: برج القمر - الدور الثامن
ص.ب ٨٧٣٦ الرياض ١١٤٩٢
الرقم الموحد : ٤٢٥٤ ٠٠٢ ٩٢
فاكس : ٢٨٨٣ ٢٧٨ ١١ ٩٦٦+

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وإستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام والهيكل والمحتوى للقوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة اثناء مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، ومن ثمّ تُعَد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن شركة الدكتور محمد العمري وشركاه

جهاد محمد العمرى
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٦٢

التاريخ: ١٤ شعبان ١٤٤٤هـ
الموافق: ٠٦ مارس ٢٠٢٣م